



امتلت شوارع
برجا بالجموع
في تحد واضح
 للمشروع
(خضر لعم)

ادهم السيد

ما قبل 14 كانون الأول 2014 ليس كما بعده في مسار عملية المواجهة بين أهالي إقليم الخروب والحكومة اللبنانية، احتجاجاً على إنشاء مطمر للنفايات أو مركز لإنتاج الوقود البديل في منطقة سبلين. الرد الشعبي أتى، أمس، حاسماً من برجا، الواقعة على تخوم المكان المنوي تحويله إلى مطمر ومحرق. فقد تقاطر الآلاف، كباراً وصغاراً، ومن كل الأطياف السياسية إلى ساحة البلدة في مشهد لم تألفه المنطقة منذ سنوات طويلة. خرجوا يهتفون: «لن يمر ولو على جثتنا». المعتصمون وصفوا المشروع بالتهجيري، مؤكدين أنهم لن يكونوا مكسر عصا لأحد «وما الاعتصام سوى رسالة أولى

الاهالي طالبوا النائب جنبلاط بموقف حاسم ضد المطمر

ستتبعها خطوات مشروعة كثيرة، إذا لم يجر العدول عن ملحق القرار 46 الصادر عن مجلس الوزراء في 30 تشرين الأول الماضي، وما حدا بجزبنا». «إما أن نكون أو لا نكون»، بهذه العبارة امتلأت شوارع برجا، في تحد واضح للمشروع «الذي يجلب الموت لبلدة حاربت من أجل الحياة وهكذا ستفعل»، كما يجمع أهلها. في الواقع، توج الحراك الشعبي عشرة أيام من اللقاءات والزيارات إلى المدارس والمنازل. جرى ذلك بالتنسيق بين البلدية والمخاتير والأحزاب والجمعيات والأندية، لشرح مخاطر مشروع كهذا في منطقة «لا ينقصها المزيد من الأمراض والسموم، ولا سيما تلك المنبعثة من معمل ترابة سبلين وشركة الكهرباء في الجيبة»، كما يقول لـ «الأخبار» رئيس بلدية برجا نشأت حمية. ويشرح أنها البداية لكون المشاركين كانوا من برجا فقط، وستنسحب العدوى إلى باقي

البلدات المجاورة. وفي الاعتصام، قال حمية: «وعدنا بمشاريع للحياة فإذا بهم يشهرون في وجوهنا مشروعا للموت»، مشيراً إلى أن الدولة «سلمتنا إلى غربان الشؤم وعباد المال». وتوجه إلى رئيس الحكومة تمام سلام والوزراء مطالباً بإهم بالوقوف إلى جانب أهالي برجا والإقليم، ليمنعوا عنهم خطر الموت. وأكد أن ونيرة التحركات ستكون تصاعديّة ولن تتوقف إلا بعد إلغاء القرار. وطالب الأهالي بأن يكونوا مستعدين لمقاومة الأخطار بكل الوسائل، وخصوصاً أننا «في حالة الدفاع عن النفس». أما النائب علاء الدين ترو، فقد وعد المعتصمين بأن «لا مطمر ولا محرقة في الإقليم». أضاف: «وقفنا هذه الوقفة ضد استمرار مطمر الناعمة، وقلنا يومها في مجلس النواب لقد تحمل الشوف نفايات لبنان، فليتحمل غيرنا هذا العبء». وقلنا في يوم التضامن مع أهالي الجيبة وبعاصير وظهر المغارة عندما طرح نقل المكب إلى هذه المنطقة، اليوم يقول رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط إنه لا مطامر في سبلين أو برجا أو غيرها من القرى والبلدات في إقليم الخروب، وقد أبلغ هذا الكلام لاتحاد بلديات إقليم الخروب». حالما سمع الأهالي اسم النائب جنبلاط انتفضوا معترضين، لكون وزراء الحزب وافقوا على المشروع في الحكومة، ما يعني أنه يحظى بمباركته، لذا راحوا يطالبونه بموقف حاسم في هذا الإطار لا يترك مجالاً للشك، مشددين على أنهم لن يرضوا بالتصريحات والوعود التي لا تترجم بسحب القرار من مجلس الوزراء. بعد الاعتصام، عقد لقاء في بلدية برجا ترأسه حمية، وشارك فيه ممثلون عن القوى السياسية ورؤساء بلديات وفاعليات في برجا والإقليم. وكان تأكيد على صد المشروع مهما كانت التحديات والثمن.

أهالي برجا ضد مطمر النفايات نكون أو لا نكون

أهالي برجا قالوا كلمتهم: «لن يمر المطمر ولو على جثتنا». هم يستعدون لخطوات تصعيدية مقبلة تبعد عنهم هذا السم، يراهنون على مشاركة أهالي القرى المحيطة، حيث هن المنوي إقامة محرقة للنفايات، ومطمر في الوادي بين برجا وسبلين

غموض يلف إخلاء مبنى كلية السياحة

حسين مهدي

لن يكون هناك مبنى ليتابع فيه طلاب كلية السياحة وإدارة الفنادق في الجامعة اللبنانية دراستهم الجامعية. أو على الأقل، لن يكون ذلك متاحاً لفترة، ما لم تنجح إدارة الجامعة اللبنانية في تأمين مبنى بديل للطلاب قبل انتهاء الشهر الأول من العام الجديد. المبنى الحالي مُستأجر، وقد صدر قرار قضائي أمر الجامعة بإخلائه، بعد نزاع قضائي بين المالك وإدارة الجامعة استمر طويلاً. وأمر الإخلاء كان من المفترض أن يتخذ نهار السبت المنصرم، بمؤازرة من عناصر مخفر الرملة البيضاء، إلا أن اتفاقاً رضائياً حصل بين عميدة الكلية ومحامي المالك في اليوم نفسه، سمح بموجبه المالك للكلية بالبقاء حتى نهاية الفصل الدراسي الأول من السنة، أي حتى آخر شهر كانون الثاني 2015. الطلاب وعدد من الأساتذة والموظفين فوجئوا عندما علموا بالامر، فالإدارة

المركزية للجامعة اللبنانية لم تطلعهم على أي تفاصيل واضحة عن القضية. وما أطلعوا عليه في اليومين الأخيرين، هو أن الجامعة خسرت أمام القضاء، وأنها مجبرة على إخلاء المبنى، وخاصة أن المالك وجّه في السابق انذارات عديدة إلى إدارة الجامعة. الإدارة المركزية لم تستأنف قرار المحكمة، علماً أن عقد الإيجار قديم، وكان بإمكان الجامعة أن تصر على البقاء فيه، على غرار ما حصل في سنوات سابقة مع مبنى رابطة الأساتذة المتفرغين، حيث لجأت الجامعة إلى استئناف ثم تمييز الحكم حتى حصلت من القضاء على قرار يبقي الرابطة في المبنى نفسه. تواصلت «الأخبار» مع عميدة الكلية أمال بوفياض، إلا أن تفاصيل القضية لم تكن لديها، بل لدى رئاسة الجامعة. تواصلنا مع مكتب رئيس الجامعة عدنان السيد حسين، إلا أنه لم يشأ أن يصرح، وطلب منا التواصل مع مكتب الاعلام، إلا أن أحداً لم يجب.

الغموض الذي يلف القضية أثار العديد من علامات الاستفهام. فلم لم تخض الجامعة معركة لدى القضاء للتمسك بالمبنى، وخصوصاً بسبب موقعه والتجهيزات التي يحويها (وخاصة لإختصاص إدارة الفنادق)؟ ما التعويض الذي حصلت عليه إدارة الجامعة مقابل إخلاء المبنى؟ وما البدائل المتاحة لهؤلاء الطلاب؟

رأي هؤلاء الطلاب أن المسؤولية تقع على رئاسة الجامعة اللبنانية

نهار السبت، طلب من الطلاب الحضور للاعتصام رفضاً لإخلاء المبنى، إلا أن قلة منهم لبّت الدعوى فقط. رأى هؤلاء الطلاب، أن المسؤولية لا تقع على إدارة كلية السياحة ولا على عميدتها الحالية، بل على رئاسة الجامعة اللبنانية، التي لم تنجح في الحفاظ على المبنى، ولا

في تأمين بديل للطلاب. حتى البدائل المطروحة حالياً، لا تتلاءم بتاتا مع احتياجات طلاب الكلية. تدرس إدارة الجامعة اللبنانية، بحسب مصادر جامعية، عدة اقتراحات. منها الانتقال إلى مبنى معهد العلوم الاجتماعية (على أن ينتقل الأخير إلى مجمع الحدث، ولكن هذا الاقتراح رفضته عدة جهات. اقتراح آخر مفاده بأن يعود الطلاب مرة أخرى إلى مجمع الحدث، مبنى كلية الحقوق، وتحديد الطابق الذي يدرس فيه طلاب الماستر حالياً، وما زالت النقاشات جارية حول الموضوع. وأحد الحلول المقترحة أيضاً، الانتقال إلى مجمع الشيخ سعد العبدالله السالم في زقاق البلاط، وخاصة أن أهالي الحي سبق أن اقترحوا على وزير التربية الياس بو صعب أن تستخدم المبنى إحدى كليات الجامعة اللبنانية، أو المعاهد الرسمية، بدل تحويله إلى مدرسة رسمية، وذلك تخفيفاً من ازدحام السير الذي قد يسببه.